

أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف

كلية القانون / جامعة ديالى

د. محسن حسن علوان

بسم الله الرحمن الرحيم

١- المقدمة:

في معظم الاوقات يتبادر إلى ذهن العديد من الاقتصاديين لماذا هذه الفوارق الاقتصادية بين دول العالم؟ هل هي بسبب كثرة الموارد الاقتصادية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات لدولة ما مثلا دون الدول الأخرى. أو بسبب سيطرة بعض الشركات على منتجات تلك الدولة. وحتى على أسلوب تسويق تلك المنتجات.

وفي إطار العولمة، تتنافس الدول والسلطات المحلية (عن طريق الدعم المالي أو التسهيلات الضريبية) لاجتذاب الشركات المتعددة الجنسية. في الوقت الذي تبقى فيه المحصلة، خاضعة للجدل إذا أخذنا في الاعتبار التوظيف والتوازنات الاجتماعية والبنيان الصناعي والزراعي والميزان التجاري. الحجة التي تعمل لصالح الشركات، هي فكرة نقل التكنولوجيا، أي إدخال طرائق إنتاج وتنظيم وإدارة أكثر فعالية إلى البلدان المضيفة مع تحسن في مواصفات العمل.

ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بمزايا احتكارية عديدة جعلتها تسيطر سيطرة تامة على الأسواق خارج حدودها القومية، حيث تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ، ومقارنة بالشركات المحلية في بلد الاستثمار. تعد الشركات متعددة الجنسية ذات مراكز مالية متفوقة ومتعاظمة، وتعتبر مزايا التسويق أحد أهم الصفات الاحتكارية التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالشركات الوطنية التي تكون في وضع ضعيف للغاية، فالشركات الدولية متعددة الجنسية لها قدرة على القيام بأبحاث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي والتوزيعي.

إن هذا البحث سيتضمن: نظرة تاريخية على الشركات متعددة الجنسية، و صفات أو سمات هذه الشركات، وتأثير هذه الشركات في العولمة، ظهور تكتلات عالمية، و المظاهر السلبية لتلك الشركات على صعيد الدول العربية (ومنها العراق).

٢- الهدف من البحث :

التعرف على أساليب الشركات متعددة الجنسية، وتأثيرها على الوضع الاقتصادي في البلد المضيف.

٣- منهجية البحث :

الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي و الإحصائي وعلى أساس الأرقام المتوفرة عن نشاطات تلك الشركات.

٤- فرضية البحث :

اعتماد الشركات متعددة الجنسية على ضخامة رؤوس الأموال، والشبكات التسويقية الخاصة بها في البلدان المضيفة. فضلا عن نقل التكنولوجيا الحديثة.

٥- الشركات متعددة الجنسية (نظرة تاريخية):

إن مفهوم (الشركات المتعددة الجنسيات) تغير وتطور بمرور الوقت ، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات Multinational Company ، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة ، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Country Home . إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries .

وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين ، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات إن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise ، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول ، كما أن إستراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي ، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات ، حيث تتعدى القوميات ، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National .

وبالتالي تساهم تلك الشركات ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته ، وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سماتها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة.

ويرجع السبب الرئيسي الذي دعاها إلى تنوع نشاطها ، كونها تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم ، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، وأيضاً تعمل هذه الأسواق للسبب ذاته ، وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً ، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات (١).

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد Globalization وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات :

(١): جريدة النداء في ٢٥/شباط/٢٠٠٨ .

٥- اضمخامة الحجم :

تتميز هذه الشركات بضمخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة ، ومن المؤشرات التي تدل على هذا ، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات

والإيرادات التي تحققها ، والشبكات التسويقية التي تملكها ، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير . فضلاً عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها . ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Figure Sales.

كما يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف ، ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة (ميتسوبيشي)، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ (١٨٤,٤) مليار دولار ، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام ١٩٩٥ م ، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو ٤٤ % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو ٨٠ % من حجم المبيعات على المستوى العالمي.

أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت ١٠ % سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية . (١)

٢-٥- ازدياد درجة تنوع الأنشطة :

تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى إن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها ، فسياساتها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة ، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط economies of Scope محل وفورات الحجم economies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لذلك تنتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعياً وجغرافياً وهذا يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي . (٢)

(١) د. محمد عبد الكريم العقدي ، آفاق الاستثمار الأجنبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧،

(٢) د. محمد عبد الكريم العقدي ، آفاق الاستثمار الأجنبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧

٣-٥ الانتشار الجغرافي – الأسواق :

من المميزات التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانات هائلة في التسويق،

وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حالياً على أكثر من ١٣٠٠ شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة. وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد Teleportation حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى. (١)

٥-٤ اندماج الشركات والمصارف:

وهي تأخذ شكل ابتلاع وامتلاك الشركات والمصارف الأضعف نسبياً وهي تعبير عملي لتمركز رأس المال والإنتاج، وقد شهد القطاع المصرفي في العقد الأخير من القرن الماضي سلسلة كاملة من حالات الاندماج والابتلاع أبرزها (بوينغ) (ماكدونالد دوغلاس) وكذلك (لوكهيد، مارنين - مريتتا في صناعة الطائرات) و(تشييز مانهاتين وكيمي كال بنك) في القطاع المصرفي، وهناك أكثر من (٢٥٠٠) عملية اندماج وابتلاع تمت عبر الحدود خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ قدرت قيمتها بـ (٤١١) مليار دولار وكانت مصارف وشركات ألمانيا رائدة في هذا المجال في أوروبا الغربية وعلى رأسها العملاق (الألماني - الأمريكي (دايمر - كرايزلر) وهي شركة صناعية منتشرة في صناعة السيارات والطيران والفضاء، في شهر آب ١٩٩٩، أعلنت الشركة الكندية (الكن) والفرنسية (بتشيناى) والسويسرية (الوسويس) عن رغبتها في إنشاء أكبر مجموعة للألمنيوم في العالم من شأنها تخطي شركة (الكوا الأميركية) في الشهر نفسه ردت الكوا بتقديم عرض لشراء شركة (رينولدز) الأميركية فتم لها ذلك وعادت لتحتل المرتبة الأولى، وكذلك ابتلعت شركة (فوكس فاكن) شركات أودي وسيارات سكودا، واشترت (ب أم دبليو) شركة روفر التي هي أكبر منتج للسيارات في بريطانيا، استولت فورد على شركة مازدا اليابانية واشترت شركة (رولز رويس) البريطانية (فيكرز) أيضاً ارتفعت بشكل حاد قيمة عمليات اندماج الشركات عبر الحدود في دول منطقة شرق آسيا من ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٦ إلى (٢٢) مليار دولار في عام ١٩٩٩ وذلك قبل أن تتراجع قليلاً إلى (١٨) مليار دولار عام ٢٠٠٠. (٢)

الأمر الذي يوضح بان هذه الاندماجات هي قوة اقتصادية فاعلة في التأثير على طبيعة اقتصاديات الدول المضيفة بالسلب أو الإيجاب وحسب طبيعة قوة اقتصاد ذلك البلد ومدى استفادته من إمكانية الشركات متعددة الجنسية.

(١) جريدة (الزمان) --- العدد ٢٢٢٣ --- التاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٥

(٢) جريدة (الزمان) --- العدد ٢٢٢٣ --- التاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٥

٦- ظهور شركات جديدة عملاقة:

منذ أن قدمت "الاونكتاد" تحليلها الأول في مطلع السبعينيات كان هناك قلق بخصوص القوة التي اكتسبتها شركات الدول الغنية في الدول الفقيرة. وعانت الدول المتقدمة بدورها من

نوبات قلق، إذ شعرت فرنسا في الستينيات بالغضب من انتشار الشركات الاميركية في أوروبا مثل (أي بي أم، فورد، جنرال موت ورز، دو كيميكال، أي تي تي)، وفي الثمانينيات كان الدور على أميركا في الارتباك مع استحواذ الشركات اليابانية على هوليوود ومانهاتن. بحلول عام ٢٠٠٦، وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (ويشمل الاندماجات وعمليات الاستحواذ) إلى ١٧٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١٤% من المجموع العالمي، ليعطي هذه الدول نسبة ١٣% (تعادل ١.٦ تريليون دولار) من أسهم الاستثمار المباشر العالمي، وفي عام ١٩٩٠ كانت الدول النامية تعادل فقط ٥% من التدفق و٨% من الأسهم، وتوسعت حصة الدول النامية من عمليات الاندماج والاستحواذ العالمية، لتصل إلى ١٤% من حيث القيمة في عام ٢٠٠٦، وأنفقت هذه الدول في تلك السنة ١٢٣ مليار دولار في أكثر من ألف صفقة عابرة للحدود. (١)

وهناك شركات أخرى تراقب حالياً من قبل المحللين الغربيين، منها شركة "شيري" للسيارات وهي أكبر مصدر للسيارات في الصين والتي تهدف إلى بناء مصانع في شرق أوروبا والشرق الأوسط وأميركا الجنوبية. وتحتكر شركة "جونسون الكتريك" من هونغ كونغ نصف السوق العالمية للمحركات الكهربائية. وهناك شركة "سيميكس" المكسيكية لصناعة الإسمنت والتي استولت على مجموعة بريطانية كبيرة هي "أر أم سي". وهناك شركة "إمبراير" البرازيلية التي أصبحت ثالث شركة في العالم لصناعة الطائرات وتخصص في مجال الطائرات النفاثة الإقليمية. وهناك شركتان برازيليتان للصناعات الغذائية هما "ساديا" و "بيرديغاو" تصل قيمة مبيعاتهما (ستة مليارات دولار) وتصدر نصفها. وتعتبر الشركة الهندية "بهارات للحدادة" ثاني أكبر شركة في العالم وهي مجهز رئيسي لصناعة المحركات حول العالم، وارتبطت مؤخراً بشركة فرنسية مقربة من شركة السيارات "بيجو ستروين". وتصب مجموعات الاستثمار الخاصة الهندية أنظارها على هذا الأسلوب وتسعى للاستيلاء على شركات أوروبية صغيرة في مجال صناعة أجزاء السيارات. ولا يعود دافعهم إلى حيازة أصول في فرنسا أو ألمانيا، ولكن اكتساب علاقات مع المنتجين.

والاستراتيجية الثانية هو تحويل التمييز الهندسي المحلي إلى ابتكار على المستوى العالمي، كما فعلت "شركة امبراير". بعد تلقيها دعماً من الحكومة البرازيلية ومن ثم خصصتها إلى حد كبير، استولت امبراير على شركة "بومبارديير" الكندية لتصبح أكبر منتج في العالم للطائرات الإقليمية. وفي عام ٢٠٠٦، توجه أكثر من ٩٥% من مبيعاتها المقدره بـ(٣.٨ مليار دولار) خارج البرازيل، وهي إحدى أكبر المصدرين في البرازيل، وتجمع بين التصنيع واطى التكلفة وتطور الأبحاث والتطوير. إضافة إلى ذلك، عقدت الشركة شراكة مع مؤسسة صناعة الطيران الصينية. وتفوقت في ذلك على شركتي بوينغ وايرباص اللتين تنصارعان حالياً لتحويل نفسيهما من مصدرين للعالم الغني إلى منتجين عالميين. (٢)

(١): د. علي حبيش، العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٩٨ ص ١٨.

(٢): د. علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب، دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم ٦٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٤، ص ١٩.

٦-١ طبيعة تواجد الشركات :

٦-١-١ الشكل الأول: شركات أفقية التواجد horizontal integrated companies

بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل متكامل (مثال ذلك شركة ماكدونلدز).

٦-١-٢ الشكل الثاني : شركات رأسية التواجد vertical integrated companies
بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج بفرع فقط المنتج النهائي لاستخدامه فرع آخر للشركة في مكان آخر في العالم (مثال ذلك شركة اديداس).

٦-١-٣ الشكل الثالث: شركات تجمع ما بين الاثنين hori./ vert. integrated companies
بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل كامل أو بشكل جزئي أي أنها تجمع بين النوعين (مثال ذلك شركة ميكروسوفت). ... (١)

٧- تأثير الشركات متعددة الجنسية:

تم تعريف العولمة على أنها تعميق عالمية الاقتصاد ، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً، وأضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام. وتعاضم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها. ويتلزم معنى (العولمة) في مضمار الإنتاج والتبادل (المادي والرمزي) مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني في جوف مفهوم تعيين مكاني جغرافي (الفضاء العالمي برمته)، غير انه ينطوي على تعيين زمني أيضاً، حقبة ما بعد الدولة القومية، الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد يستفاد من ذلك أن التأثير الراهن نحو أنفاذ أحكام العولمة، إذ يضع حداً لتلك الحقبة، يبدئ لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث - السائدة منذ قرابة خمس قرون - من مكونات مشهدها، وبالتالي يرسي معالم ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها - هذه المرة - المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية.

إن أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاضم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية. بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاضم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي مع العلم أن هذا الدور يكون أحياناً غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بألياته ومشكلاته وأفاق تطوره على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية.

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول

(١) د. على عقله عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب، دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم ٦٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٤، ص ١٩٤.

أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات

أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة خليفة منظمة (الجات).

تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، فإننا نجد لها مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة، فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها بسبب البطالة المتفشية وانتشار الفقر واليأس في تلك المرحلة.

مع ذلك فإن موقع الولايات المتحدة القوي في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً لأن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب فمجملة اقتصاد أوروبا الغربية أضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام. كما أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يواجه مشاكل جديدة قد تهدد نموه في المستقبل ومن هذه المشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا البالغ قرابة (١٦٠ مليار دولار) في السنة وديون دولية متراكمة تربو على (الآلاف مليار دولار) وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجاري على أنه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية ولكن حجم العجز وثباته أبقيا الضغط على الدولار الأمريكي وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظراً إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي وإلى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار ولأن اقتصاديات شرق آسيا يهتما بقاء الدولار قويا لتنشيط صادراتها إلا أن استمرار العجز مشفوعاً

بنمو الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً علماً بأن الصين تصدر سلعا كثيرة إلى الولايات المتحدة. لقد أدى العجز في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً اليابانية منها في الولايات المتحدة وكذلك إلى شراء قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدماتية كما أن الدين الخارجي البالغ ألف مليار دولار والموجب في أكثره لليابان يفرض نزفاً مستمراً على الميزانية العامة ويحول دون توظيف موارد مهمة في الاقتصاد وفي الأنشطة الإنتاجية ولئن كان بالإمكان تحمل هذا الدين نظراً إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يربو على (السبعة آلاف مليون دولار) فإن هذا الدين يبقي معيقاً للنمو السريع. (١)

(١): تقرير حول الاستثمارات في العالم عام ٢٠٠٠، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية - جنيف- بناءً عليه تعد الشركات متعددة الجنسية صاحبة أقوى تأثير في موجة العولمة للأسباب التالية:

٧-١ الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسية، حيث وصل عددها إلى حوالي ٤٠ ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس .

٧-٢ أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج - من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج - والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

٧-٣ يواكب العولمة أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المسرحين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل ٤٣ مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، و تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيه وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة واعني الاقتصاد.

٦- ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية (الدفاع أم الموائمة) :

يعتبر الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوفر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً ، وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة ، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. لقد شهدت نهايات القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل والاندماج بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادي ، ويدفع الـ هذا التكتل ما يتضمنه العديد من المكاسب والمزايا ، والتي يأتي في مقدمتها التمتع بوفورات الحجم ، والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء ، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية. ويكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة وتعميق ظاهرة العولمة ، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٥م ، تشير إلى أنه توجد على مستوى العالم حوالي ٤٥ من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها ، تشمل ٧٥% من دول العالم ، وحوالي ٨٠% من سكان العالم وتسيطر على ٨٥% من التجارة العالمية. (١)

(١) Baldwin. Richard, 1989."On the Growth Effect of 1992 ." Economic Policy

ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة ، والتي تعد من الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد هي :

٨-١١ الاتحاد الأوروبي ، الذي بدأ خطواته في عام ١٩٥٧ ، والذي يكون قد اكتمل مع بداية ١٩٩٤ م ، ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العالمية والعلاقة ، والتي لها تأثيرها الفعال على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات. لقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة التجارة الحرة ، والاتحاد الكمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي ، والتي تعتبر المرحلة المتقدمة لهذا التكتل. وصل عدد دول الاتحاد الأوروبي حتى أول كانون أول/ عام ٢٠٠٤ م إلى ٢٥ دولة أوروبية ، بعد أن كانت (٦) دول فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة ، طبقاً لمعاهدة روما في (٢٥ آذار) سنة ١٩٥٧ .

٨-٢ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ، ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وهو يختلف عن الاتحاد الأوروبي حيث يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداه إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثل الاتحاد الأوروبي .

٨-٣ رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ، التي تأسست عام ١٩٦٧ م ، كنوع من الحلف السياسي أصلاً ولغرض مواجهة الشيوعية في شرق آسيا ، وخاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما آنذاك. ويضم هذا التكتل في عضويته عشر دول فضلاً عن منتدى (أبيك) الذي يضم ٢١ دولة. ... (١١)

وهو يمثل أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في العالم حيث يتوزع أعضائه بين أربع قارات هي آسيا وأستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية ، كما يضم أكبر تكتلين اقتصاديين (النافتا والآسيان) . لقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ، ومن ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء .

أنه من الملاحظ أن الدول في هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري . ومن جانب آخر نلاحظ أيضاً ، أن هذا التكتل يتزايد دوره في التجارة العالمية ، بدليل زيادة الصادرات في العالم وكمعدل إجمالي من صادرات الدول النامية.

(١١): عمر صقر. العولمة و قضايا اقتصاديه معاصره.الدار الجامعية.القاهرة. ٢٠٠٣ .

في دراسة اقتصادية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والذي مقره دمشق ، نشرت عام ٢٠٠٦ ، حذرت تلك الدراسة من تعاظم دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسية في العالم العربي وهو الأمر الذي سينعكس سلباً على العمالة العربية ومستقبل الشركات العربية التي تخوض منافسة غير متكافئة مع هذه الشركات، وقالت إن وجود هذه الشركات يكرس البطالة في الكثير من الدول العربية . وأشارت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بمجموعة من السمات أبرزها توسع هيمنتها التي كانت منحصرة على احتكارات النفط والطاقة وصناعة السيارات فامتد نفوذها ليشمل الاحتكارات المرتبطة بالإنتاج العلمي الكثيف والتكنولوجيات وتعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة فعلى سبيل المثال :

(الشركة الدولية للتلفزيون) تمتلك مثلاً فنادق شيراتون وعدداً كبيراً من شركات النشر والإعلام والملاهي بالإضافة إلى التشتت الجغرافي للنشاط حيث تنتشر في عشرات الدول بقصد الحصول على أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني كما أنها تنتقي مواردها على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن جنسية أي منهم . وأضافت الدراسة أن الشركات متعددة الجنسية تتبع مجموعة من السلوكيات للتأثير سلباً في اقتصاديات الدولة النامية ومنها (الدول العربية) ومنها تقليص سيادة الدولة وإضعافها في القيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي وجرها إلى سن قوانين وتشريعات لا تخدم مصالح القاعدة العريضة من المواطنين ، واستعمال طرق ووسائل معادية للقوانين الوطنية والدولية وإفساد المجتمع بالرشاوى والتحايل والغش والخداع وخلق شريحة اجتماعية طفيلية لا تخدم المجتمع ولكنها تخدم مصالح هذه الشركات . وتستفيد من الدخل المرتفع الذي تقدمه هذه الشركات بخلاف انتهاك الحقوق المكتسبة للعمال والطبقات الاجتماعية الوسط والعداء للعمل النقابي والمنظمات النقابية واتهامها بأنها تعيق التنمية وتعرقل نشاط هذه الشركات وتعويم أسعار الصرف وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية التي يعجز الإنتاج المحلي عن منافستها .

ونوهت الدراسة إلى مساعي الشركات متعددة الجنسية الرامية إلى إزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي وإنهاء جميع أنواع التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والعمل على خصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام والعمل على إضعاف سلطة الدولة بالضغط لمنح رأس المال الأجنبي مختلف التسهيلات والمزايا . وتقوم الشركات متعددة الجنسية بإدخال أساليب تكنولوجية مصممة أصلاً للسوق الرأسمالية وهذا يحرم البلدان المضيفة من اختيار التكنولوجيات الملائمة لها بسبب افتقارها لتصنيع أدوات الإنتاج ، كما أن سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة التي عادة ما ترافق دخول هذه الشركات للدولة المضيفة مما يؤدي لتحطيم صناعات قائمة وضياع فرص عمل بقدر أكبر مما هو متاح وتهديد القطاع العام وتحريض القطاع الخاص ، ومنافسة الشركات المحلية عن طريق منح العاملين فيها مستوى عالياً من الأجور يؤدي في النهاية إلى لجوء القطاعات المحلية لتطبيق مثل هذا الإجراء داخلها على الرغم من أن ذلك يتعدى إمكانياتها مما يؤدي لرفع أسعار منتجاتها وإضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ويضاف إلى ذلك تغيير التركيبة الاجتماعية للسكان .

ولمعالجة ذلك، يمكن وضع استراتيجية عربية واضحة لمجابهة التحدي الذي يمثله خطر الشركات متعددة الجنسية مؤكداً أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال بذل الجهود الواسعة لتحقيق تنمية شاملة ومستمرة في كل أقطار الوطن العربي وعلى المستوى القومي كما أنه لا

يمكن لهذه التنمية أن تتم إلا بالاعتماد على الموارد الوطنية بصورة رئيسية وتنمية هذه الموارد بصفة مستمرة ، والنظر إلى أي موارد أجنبية كمكمل أو إضافة إلى الموارد التي يجري تعبئتها داخليا بما يتيح للبلد أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار واتخاذ القرار ولتحقيق استثمار مباشر يزيد من القدرات الإنتاجية في مجال الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفاً فعالاً للعنصر البشري ، حيث يتطلب ذلك تدريب وتأهيل وتعليم واكتساب المهارات التقنية للإنسان العربي وبناء قاعدة وطنية وقومية للعلم لكي تتمكن الأقطار العربية من المشاركة في تحقيق التقدم العلمي .

١٠- طبيعة عمل الشركات متعددة الجنسية في العراق :

إن طبيعة الاقتصاد العراقي اعتمدت منذ عصور خلت على الموارد النفطية في عملية التنمية الاقتصادية ، وكانت هنالك خطط تنموية شاملة للنهوض بالاقتصاد العراقي . أما خلال الفترة الحالية (أي ما بعد عام ٢٠٠٣) وهي فترة الاحتلال فيمكن تمييز ما يلي : ١٠-١- إن قانون الاستثمار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ (يدرس حالياً) والخاص بالاستثمار الأجنبي في العراق شرّع لتحسين الظروف المعيشية لجميع العراقيين وتحسين مهاراتهم التقنية وزيادة الفرص المتاحة لهم ومكافحة البطالة وبالتالي الوصول لعراق يتمتع بالأمن والرفاه الاقتصادي.

١٠-٢- هناك أربعة مجاميع تشترك في عملية إعادة أعمار العراق: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، صندوق إعادة أعمار العراق، الدول المانحة، والوزارات العراقية المستفيدة. ولغرض تعبئة الموارد الخارجية والداخلية وتوزيع هذه الموارد بالشكل الأمثل وبما يتفق والأسبقيات الاقتصادية والاجتماعية ولغرض تسريع تنفيذ مشاريع إعادة الأعمار لابد أن يتحسن التنسيق بين هذه المجاميع الأربعة ويكون أكثر شفافية .

١٠-٣- تم في ضوء المناقشات خلال مؤتمر مدريد للمانحين المنعقد خلال الفترة من ٢٤-٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٣ حيث تم تأسيس الصندوق الدولي لإعادة أعمار العراق ليكون قناة لتمويل مشاريع إعادة الأعمار. ويتكون الصندوق من صندوق إعادة أعمار العراق التابع لإدارة البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة .

١٠-٤- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، حيث إن العراق يمتاز عموماً بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل أحد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العراقية. إن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلاً عن البنية التحتية)، وفي علاقة طردية نقول إن زيادة المشاريع تتطلب علي طلب متزايد للعوامل المساندة، وإن شحها أو قلة تلك العوامل تؤدي إلي رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع والتي تعني هبوط العائد والذي يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن تنفيذه.

١٠-٥- إن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والإدخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح

المتوقعة وعليه فإن التضخم يؤدي إلي تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل. (١).

١٠-٦ إن السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات قطاع الأعمال، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ إليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، والافتقار إلي الأسواق المالية أو ضعفها وعدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي الأمر الذي يفتقر السوق العراقي إليه .

١٠-٧ إن البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر إلي الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين علي إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن علي ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

١٠-٨ إن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة. وهذه المؤسسات تشكل عاملاً من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن افتقار العراق إلي تلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة إلي العراق . لقد انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلي (١ - ٢) % عام ٢٠٠٧ ، رغم توزيع وزارة الصناعة العراقية قروضاً صغيرة بقيمة إجمالية قدرها (٢٠ مليار دينار) على ١٦٠٠ معمل لتوفير ١٧٠٠٠ فرصة عمل!، وتستهدف وزارة الصناعة العراقية عبر مشروع القروض الصغيرة إقامة (١٠٠٠٠٠) مشروع لامتصاص أعداد العاطلين . وعلى صعيد القطاع الزراعي . تناقصت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ وتدهور القطاع الصناعي وكذلك قطاع الكهرباء بسبب التدهور الأمني . لقد أحالت وزارة الصناعة العراقية ١٩ مشروعاً لصناعة الاسمنت و ٥٨ مشروعاً لصناعة الطابوق ومشروعين لصناعة الجص إلي القطاع الخاص ، ومن المزمع أن تطرح الوزارة للاستثمار قريبا مصانع حيوية هامة منها الشركة العامة للزجاج والسيراميك في الانبار وشركة (البتر وكيمياويات) في البصرة والشركة العامة للحديد والصلب في البصرة ومعمل الورق في ميسان.. وتتراوح مدد الاستثمارات بين ١٠ و ٢٠ عاما. (٢)

١٠-١٠ أحدثت العزلة التي عاني منها القطر خلال فترة الحصار فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق وبقية بلدان العالم . فيدون التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية. إن عدم توفر الموارد الحكومية وضعف القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في تدهور مراكز البحث العلمي في العراق .

(١): أ.د كريمة نعمة النوري - دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية - مجلة علوم إنسانية : العدد ٨ ابريل ٢٠٠٤

(٢): أ.د كريمة نعمة النوري - دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية - مجلة علوم إنسانية : العدد ٨ ابريل ٢٠٠٤

١٠-٩ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني: إن من أهم المعوقات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أية دولة متقدمة كانت أم نامية هي ظاهرة عدم

الاستقرار السياسي والأمني، إذ أن (انعدام الأمن هو العائق الأول للاستثمار الأجنبي الخاص)

١٠-١١ . إن هيئة الشفافية الدولية قد حذرت في تقريرها الصادر يوم ١٦/٣/٢٠٠٥ من أن عملية إعادة أعمار العراق يمكن أن تتحول إلى أكبر فضيحة فساد في التاريخ الحديث. لقد بلغت كلفة الحرب حتى أواسط تموز ٢٠٠٧ (٤٤٤) مليار دولار ، وكلفة الفساد المالي والإداري زادت على (٨٠) مليار دولار..حيث تمثل الوزارات الأمنية المرتبة الأولى في ممارسة الفساد تليها الوزارات الخدمية ، وحيث توجه اتهامات بتورط مسئولين كبار في فضائح الفساد ، وتوجه تهديدات إلى كاشفي الفضائح! شكل (البيت الأبيض) لجنة خاصة للتحقيق مع (ستيوارت بوين) ، المفتش الاميركي الخاص بمشاريع إعادة الأعمار ، الذي أكدت لجنته إن قسما كبيرا من مشاريع إعادة الأعمار التي تفوق قيمتها (٣٧) مليار دولار. مهدد بالفشل بسبب انعدام الصيانة وضعف الإنشاءات واستخدام التصاميم ومواد البناء غير المناسبة.أحال مكتب مراجعة حسابات إعادة البناء في العراق والذي بدأ أعماله في آذار ٢٠٠٤ (٢٥)قضية جنائية إلى وزارة (العمل الاميركية) ومنهن ٤ تم توجيه الاتهامات فيها، ومن ضمن ما وجده المكتب فقدان ١٤٠٠٠ قطعة سلاح كانت مخصصة لاستعمالات الجيش العراقي.ضرب الفساد أكثر الميادين الاقتصادية في العراق وهو قطاع النفط وتقدر مجمل الخسائر التي تسبب فيها بنحو (١٨) مليار دولار.إن كثيرا من المشاكل التي تواجه مشاريع إعادة الأعمار غير مرتبطة بعمليات التخريب التي يقوم بها الإرهابيون.لقد تحولت عملية إعادة الأعمار إلى سلسلة من الأخطاء المتعاقبة الفادحة فضلا عما نحن مقبلون عليه من عمليات نهب أجنبي كبرى في مجالات النفط والاستثمار ، مترافقة مع ضغوطات صندوق النقد الدولي.

١١ . التمويل والتضخم في الاقتصاد العراقي :

١١-١ بلغ العجز في ميزانية العراق لعام ٢٠٠٧ بحدود (٦) مليارات دولار لأن العراق لم يستطع تصدير أكثر من (مليون برميل يوميا) خلال النصف الأول من العام المذكور أي بنسبة ٦٠% من الكمية المقررة ، بسبب التوقف عن تصدير النفط عبر كركوك أكد البنك المركزي العراقي إن سياسة الإنفاق التي تعتمدها الحكومة تواجهها العثرات الكبيرة ، وان العراق يمتلك احتياطي نقدي من العملة الصعبة بلغ ٢١ مليار دولار مما أسهم في استقرار العملة المحلية ، وتم إلغاء ما يعادل ٦٠% من حجم الديون وفوائدها المترتبة على العراق حتى أواسط عام ٢٠٠٧ ، كما أفلحت جهود الحكومة العراقية في تحويل أكثر من ٦٠ مليون دولار من الأموال التي كانت في حساب الانموفيك (لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل) إلى صندوق تنمية العراق . لوحظ من خلال استعراض الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٧ الإخفاق في أداء تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، ولم ينفذ منها إلا ١٠% بحكم فقدان الأمن والاستقرار والفساد الإداري والمالي.يذكر أن الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٧ كانت أضخم ميزانية في تاريخ العراق الحديث رغم العجز البالغ ٩٠٠٠ مليار دينار (١)

(١): اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة- سلام إبراهيم عطوف كبة - F:\§.htm من موقع الانترنت عام ٢٠٠٧. ١١-٢ فاقت الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٨ سابقتها بمليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط ، والحصول على مبلغ ثلاثة مليارات و ٧٥٠ مليون دولار من شركات الهاتف النقال.

إلا أن الموازنتين تعكسان الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي لان كل مصادر الدخل العراقي كثروة وطنية جاهزة يجري تبادلها بعملة صعبة ، واستراتيجية الموازنتين تركزان على اقتصاد السوق بدلا من الإدارة المركزية ، وكون الموازنتين انفجاريتين حسب وصف الحكومة العراقية لا يعني سوى المزيد من الفساد، وتخصص الموازنتان ٧٥% منهما للإنفاق التشغيلي أي مزيدا من الارتفاع في معدلات التضخم و٢٥% منهما فقط للإنفاق الاستثماري.

إن العديد من المشاريع التي رصدت لها المبالغ في ميزانية ٢٠٠٧ لا زالت معطلة نتيجة لتردى الوضع الامنى وتفشى الفساد الادارى في مفاصل الدولة. (١)

٣-١١ لقد شهد المركز المالي الدولي للعراق انهيارا كاملا في العقدين الماضيين، وتحول العراق من دولة ذات فائض احتياطي من النقد الأجنبي والذهب يُقدر بحدود (٤٠ مليار دولار) عام ١٩٨٠، إلى دولة مدينة بمقدار (١٣٠ مليار دولار) وطلبات تعويضات عن أضرار ناجمة عن حرب الخليج الثانية مقدارها ٣٢٠ مليار دولار، منها ٥٠ مليار دولار تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التعويضات. ... (٢)

وتفرض مؤسسات التمويل الدولية شروطها في الحد من نفوذ القطاع العام وتأمين الخصخصة بينما تسرع الوصاية المالية من تدويل الوظيفة الاقتصادية الخدمائية للدولة العراقية وترحلها إلى مؤسسات خارجية .

١٢- الخلاصة :

الشركات متعددة الجنسية تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول ، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي ، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات ، حيث تتعدى القوميات ، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلا عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيات بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات *Supra National*. يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد *Globalization* وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. وتتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي. ومن هذه الصفات (ضخامة الحجم ، وازدياد درجة تنوع الأنشطة ، و الانتشار الجغرافي أي تعدد الأسواق).

أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج - من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج - والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

(١): اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة- سلام إبراهيم عطوف كبة - F:\\$.htm من موقع الانترنت. ٢٠٠٧.

(٢): نفس المصدر السابق .

يواكب العولمة أحيانا كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المسرحين من الخدمة في هذه الشركات وهذا

يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل (٤٣) مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً. وأصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، و تتحكم بالإنتاج وتبادلته وتوزيعه وتسعيه وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة الاقتصادية .

لقد شهدت نهايات القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل والاندماج بين الدول ، ويكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة وتعميق ظاهرة العولمة ، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٥م ، تشير إلى أنه توجد على مستوى العالم حوالي ٤٥ من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومرحلتها ، تشمل ٧٥% من دول العالم ، وحوالي ٨٠% من سكان العالم وتسيطر على ٨٥% من التجارة العالمية.

مساعي الشركات متعددة الجنسية الرامية إلى إزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي وإنهاء جميع أنواع التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والعمل على خصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام والعمل على إضعاف سلطة الدولة بالضغط لمنح رأس المال الأجنبي مختلف التسهيلات والمزايا . و تقوم الشركات متعددة الجنسية بإدخال أساليب تكنولوجيا مصممة أصلاً للسوق الرأسمالية وهذا يحرم البلدان المضيفة من اختيار التكنولوجيات الملائمة لها بسبب افتقارها لتصنيع أدوات الإنتاج ، كما أن سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة التي عادة ما ترافق دخول هذه الشركات للدولة المضيفة مما يؤدي إلى تحطيم صناعات قائمة وضياع فرص عمل بقدر أكبر مما هو متاح وتهديد القطاع العام وتحريض القطاع الخاص ، ومناقسة الشركات المحلية عن طريق منح العاملين فيها مستوى عالياً من الأجور يؤدي في النهاية إلى لجوء القطاعات المحلية لتطبيق مثل هذا الإجراء داخلها على الرغم من أن ذلك يتعدى إمكانياتها مما يؤدي لرفع أسعار منتجاتها . إن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة وعليه فإن التضخم يؤدي إلي تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل.

١٣-١ : على الرغم من أن الاستفادة من ثورة التكنولوجيا المتسارعة لن تكون متساوية بالنسبة للجميع. ومن بين القوى المحركة لتنامي توافر التكنولوجيا هو تسارع تدفق وتبادل أدمغة التكنولوجيا المتطورة بين الدول النامية والدول الغربية وتزايد حجم القوة العاملة التي تجيد التعامل بالتقنيات الجديدة في الدول النامية وجهود الشركات متعددة الجنسيات من أجل تنويع عملياتها التقنية المتطورة. عليه فأن مستوى الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخل وذلك نتيجة اختلاف الأطر والقواعد الحاكمة في كل بلد.

١٣-٢ : إن جهود إعادة الأعمار الكبرى الهادفة إلى تأمين الخدمات الأساسية للناس يجب أن تسبق التحول من إدارة مركزية على اقتصاد السوق الحرة. لقد استكملت الحكومة العراقية الإجراءات والضوابط لطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية WTO الأمر الذي يعني تأثر الاقتصاد العراقي جراء الاتفاقيات المتعلقة بتحرير تجارة السلع والمتعلقة بحقوق الملكية الفكرية واتفاقيات معايير العمل واتفاقيات مكافحة الإغراق ، وما يتبع ذلك من تأثير صناعاته الاستخراجية والتحويلية. وعضوية منظمة التجارة العالمية تعني تذييل العقوبات أمام الشركات متعددة الجنسية والسير وفق مبادئ استثمارية جديدة بدعم من برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي IMF التي تركز على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي.

١٣-٣ : ومع تزايد القدرة التنافسية على المستوى العالمي، وتزايد الانفتاح على الأسواق لضمان النجاح، أصبح الانفتاح على الأسواق هام في ظل الانتشار السريع للابتكارات الجديدة في العالم وتعظيم دور التجارة الإلكترونية عالمياً. ولكن أصبحت القدرة على إدارة الأنشطة الخارجية غاية في الأهمية، وأصبحت الاستثمارات الأجنبية والتصدير أنشطة مكملة لبعضها. فالشركات التي تقوم ببيع المنتجات المتطورة تجد أن الانتشار في الأسواق المحلية شرط أساسي لكل من التسويق والمبيعات، ذلك بالإضافة إلى القدرة على مواكبة تغيرات السوق واتجاهاته والاستجابة لاحتياجات المستهلك، والقدرة على إيجاد شركات صغيرة في الأسواق الرئيسية تقدم ابتكارات جديدة، كل هذه العوامل أصبحت مهمة للنجاح والمنافسة.

١٤ - التوصيات :

من خلال ما تم عرضه في البحث نستطيع تقديم التوصيات التالية :

١٤-١ . ضرورة إعادة النظر في تشريعات الاستثمار على فترات زمنية بهدف تطويرها. وتحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال مشروعات جديدة أو في مشروعات قائمة، وتحديد القطاعات المطلوب فيها الاستثمار. كما نرى أهمية تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية .

١٤-٢ . توجيه جزء من أرباح الشركات الأجنبية لإعادة استثمارها في البلدان النامية . كما نرى ضرورة التأكد من عدم وجود مصادر محلية لتمويل المشروعات المعروضة للاستثمار الأجنبي والتي لا بد أن تكون مشروعات إنتاجية قادرة على استغلال المواد الخام المحلية وتوفر فرص العمل للعمالة المحلية.

٣-١٤ . لا بد من ملاحظة تطابق نوعية الاستثمار مع خطط وبرامج التنمية للدولة المضيفة . إذ ليس من المعقول أن تركز خطة الدولة علي مشروعات الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي والصناعات النفطية بينما يريد المستثمر الاستثمار في مجال السلع الكمالية أو السلع الترفيهية والاستهلاكية.

٤-١٤ . ضرورة إيجاد تكتلات عربية أو إحياء التعاون الاقتصادي العربي بهدف إيجاد صيغ استثمارية ما بين الدول العربية والاستفادة من الإمكانيات والموارد العربية في تفعيل الاستثمار ما بين الدول العربية الغنية بالعديد من الموارد .

٥-١٤ . إن من أهم المعوقات التي تواجه دخول الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات في أية دولة هي ظاهرة عدم الاستقرار الأمني . عليه وقد تعلق الأمر بالعراق نرى ضرورة سيطرة الدولة على المسألة الأمنية والعمل على جذب الاستثمارات في المناطق الآمنة المسيطر عليها .

المصادر :

- ١- اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة- سلام إبراهيم عطوف كبة - F:\\$.htm من موقع الانترنت . عام ٢٠٠٧
- ٢- أ. د. كريم نعمة النوري – دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية - مجلة علوم إنسانية : العدد ٨ ابريل ٢٠٠٤ .
- ٣- د. محمد عبد الكريم العقيدى ، آفاق الاستثمار الأجنبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧ .
- ٤- عمر صقر.العولمة و قضايا اقتصاديه معاصره.الدار الجامعية.القاهرة. ٢٠٠٣ .
- ٥- تقرير حول الاستثمارات في العالم عام ٢٠٠٠ ، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية – جنيف.
- ٦- جريدة النداء في ٢٥/شباط/٢٠٠٨ .
- ٧- جريدة (الزمان) --- العدد ٢٢٢٣ --- التاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٥ .
- ٨- Baldwin. Richard, 1989."On the Growth Effect of 1992 ." : Economic Policy .
- ٩- Energy Statistics Yearbook, UN, New York, 2002 .
- ١٠- تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي – استشراف وتوقعات حتي العام ٢٠٢٠ م .
- ١١ – المؤتمر- العدد ٩٦٩- في ٢١/١١/٢٠٠٥ .
- ١٢- د. أحمد العثيم- إستراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة.. المشروعات المشتركة نموذجاً – صحيفة الجزيرة – العدد ١٢٦٢٦ . من موقعها على الانترنت .